

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥

موسكو تتعهد بمنع فرض عقوبات اقتصادية علي دمشق
أعضاء مجلس الأمن يناقشون مشروع قرار أمريكي - فرنسي
يقترح حظر سفر المشتبه بهم في قضية اغتيال الحريري

موسكو - من عبد الملك خليل - نيويورك - دمشق - وكالات الأنباء:



سوري يلوح بعلم بلاده في
مظاهرات نظمها الطلبة في دمشق
للتنديد بفرض عقوبات اقتصادية
على سوريا

فيما بدأ مندوبو الدول الأعضاء في
مجلس الأمن باستعراض مشروع
قرار أمريكي فرنسي يعترم تجميد
أرصدة وحظر سفر أي مشتبه بهم
في قضية اغتيال رئيس الوزراء
اللبناني الأسبق رفيق الحريري بدأت
سوريا تحركات دبلوماسية مكثفة
لاحتواء تصعيد ودي ضدها استهلتها
باتصال هاتفى بين الرئيس السوري
بشار الأسد ونظيره الروسي
فلاديمير بوتين فيما أعلنت الخارجية الروسية أن موسكو تتعهد
ببذل أقصى جهودها لمنع فرض أي عقوبات اقتصادية علي
دمشق.

ووفقا لمشروع القرار الذي يقع في نحو 5 صفحات فإنه سيقضي
بتجميد أرصدة وحظر سفر كل من يتم تحديده كمشتبه به في
التحقيق الدولي الذي يقوده المحقق الدولي ديتليف ميليس كما
يتضمن مشروع السفراء الذي يتألف من 12 فقرة تهديدا ضمنيا
بفرض عقوبات علي دمشق بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم
المتحدة التي ستؤكد أنه بإمكان مجلس الأمن أن يقرر الإجراءات
التي يمكن أن تتخذ لإعطاء القوة لقراراته يمكن استعمال القوة
المسلحة.

ويطالب مشروع القرار الأمريكي - الفرنسي في الفقرة العاشرة دمشق أن تحتجز أولئك المسؤولين أو الأفراد السوريين الذين يمكن أن تعتبرهم اللجنة متهمين أو تورطوا في هذا العمل الإرهابي وأن تجعلهم متاحين بالكامل وبدون شرط للجنة ويشدد القرار علي دمشق بضرورة السماح للجنة بأن تستجوب مسئولين أو أفرادا سوريين تري اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق خارج سوريا أو بدون وجود أي مسئول سوري آخر إذا أرادت اللجنة ذلك.

ويطالب مشروع القرار أن توقف سوريا تدخلها في الشؤون الداخلية اللبنانية سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر وأن تمنع أي محاولة ترمي الي زعزعة استقرار لبنان وأن تحترم بدقة سيادة لبنان ووحدته أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي ويحث مجلس الأمن وفقا لمشروع القرار الأمريكي - الفرنسي سوريا علي أن تلتزم نفسها بشكل قاطع بالامتناع عن تقديم دعم في أي شكل كان للأعمال الارهابية وجميع المساعدات الي الجماعات الارهابية وتثبت ذلك عمليا.

ويطلب المجلس من اللجنة ان تقدم تقارير عن التقدم المحرز للتحقيق بحلول 15 ديسمبر 2005 بما فيه عن تعاون السلطات السورية مع اللجنة أو في أي وقت قبل هذا التاريخ إذا رأت اللجنة أن هذا التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار ويطلب مشروع القرار من لجنة ميليس رفع تقرير لمجلس الأمن بالتقدم الذي ستحرزه في تحقيقها بما في ذلك درجة التعاون من قبل السلطات السورية.

ويشير مشروع القرار أيضا إلي احتمال تمديد مهمة لجنة التحقيق إلي ما بعد 15 ديسمبر بطلب من الحكومة اللبنانية وفي تحرك دبلوماسي مضاد بدأت سوريا تقاربا مع موسكو في وقت طلبت فيه استئناف الحوار مع فرنسا.

وقد ذكرت وكالة الأنباء السورية سانا أن الرئيس السوري بشار

الأسد أبلغ نظيره الروسي فلاديمير بوتين في اتصال هاتفي إجراء مساء الليلة قبل الماضية أهمية ألا يتم توظيف التقرير من جانب بعض أعضاء مجلس الأمن - في إشارة للتحالف الأمريكي - الفرنسي البريطاني - لأهداف لا تخدم الغرض الذي تم تشكيل لجنة التحقيق الدولية من أجله.

ونقلت سانا عن بوتين إبلاغه ضرورة أن تكون أعمال الأسرة الدولية متزنة بهدف الحيولة دون نشوء بؤر توتر جديدة في المنطقة وفي هذه الأثناء, أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية أن موسكو ستقوم بكل ما يلزم لمنع أي محاولة لفرض عقوبات اقتصادية علي سوريا وقال المتحدث ميخائيل كالمينين في تصريحات له أمس إن روسيا ستقوم بكل ما يلزم لإيقاف محاولات لفرض عقوبات اقتصادية علي دمشق.

بينما أعرب نائب رئيس مجلس الدوما الروسي أمس (فلنتين

كرتسوف) عن التضامن مع سوريا في هذه الأوقات الصعبة مشددا علي رفض أي محاولات لممارسة تلاعبات سياسية في تقرير لجنة التحقيق الدولية وقال كرتسوف إن ما يجري حول سوريا ما هو إلا محاولة جديدة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها لتمير مخططات واشنطن للسيطرة علي منطقة الشرق الأوسط برمتها وأكد (كرتسوف) أن سوريا مهمة أكثر من أي جهة أخرى بإجراء تحقيق موضوعي في جريمة الاغتيال.

علي الصعيد نفسه, طلبت السفارة السورية في فرنسا سيبا ناصر استئناف الحوار السياسي بين باريس ودمشق وقالت في تصريحات لمحطة فرانس 3 في التليفزيون الفرنسي أمس أن سوريا تريد أن تكون البلد الصديق لفرنسا, وكذلك البلد الحليف لها في الشرق الأوسط.